الأستاذ حمدوني علي

السنة الأولى ليسانس (حقوق)

المادة منهجية العلوم القانونية 01

المجموعة " أ " السداسي الأول

الفصل الأول: ماهية فلسفة القانون

أهداف المحاضرة: نهدف من خلال هذه المحاضرة إلى:

- تحديد مفهوم فلسفة القانون.
- تحديد العلاقة بين الفلسفة والقانون.
- تحديد دور فلسفة القانون في مجال العلوم القانونية.

الفصل الأول: ماهية فلسفة القانون

المبحث الأول: مفهوم فلسفة القانون

أصل كلمة فلسفة يعود إلى اللغة اليونانية، وهو لفظ مركب من مقطعين هما: **philo** وتعني محبة و **Sophia** تعني الحكمة، ومعنى اللفظ مركبا محبة الحكمة.

وقد عرّف أرسطو الفلسفة بأنها علم العموميات ومعرفة الأصول الأولى والعلل التي تؤدي إلى معرفة الأشياء، أي بمعنى المعرفة الشاملة للعالم وللوجود الإنساني، أو هي تساؤل بامتياز عن كل أمور الحياة. أما القانون فهو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد وتضبط سلوكم الإنساني يكون مرتبط بجزاء، يصدر عن سلطة مختصة (التشريع) أو يكون في صورة قواعد عرفية (العرف).

أولا: مفهوم فلسفة القانون بالمفهوم الواسع

فلسفة القانون شأن كل فلسفة تهتم بالجوانب العلمية والنواحي العامة للقانون، ومن ثم لا تقتصر على مميزات قانون وطني معين بل تمتد إلى ما هو مشترك بين الأنظمة القانونية المختلفة (القانون الدولي).

وعليه، ففلسفة القانون هي الجانب العلمي الذي يختص بدراسة موقف الفلسفة من الظاهرة القانونية وشرح معانيها ومضامينها المختلفة، فهي تهتم بالجوانب العلمية والنواحي العامة للقانون، أو هي البحث في الموضوعات الأكثر أهمية في مجال القانون، أو هي المعرفة العلمية التي تنصب على دراسة الظاهرة القانونية من منظور الفلسفة بغية الوقوف على معانيها العميقة.

***مثال عن فلسفة القانون**

صدر تساؤل فلسفي مند القدم حول ضرورة القانون من عدمه لتنظيم المجتمع؟

للإجابة على هذا التساؤل ظهر اتجاهين:

- **الرأي الأول:** يرى ضرورة القانون، وحجتهم في ذلك أنّ القانون هو وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق وجود نظام قانوني ردعي لضبط الطبيعة البشرية.
- **الرأي الثاني:** هو عكس الاتجاه الأول، إذ يرى أنّ القانون ليس ضروري لأن الإنسان بفطرته يسعى حول الخير (خيري بطبيعته)، فلا يحتاج إلى قواعد قانونية تنظمه، فأصحاب المال والطبقية هم من يفرضون القانون لتبقى السيطرة في أيديهم.

وفي نهاية المطاف توصل الفلاسفة حقا إلى ضرورة القانون في تنظيم المجتمع، لأنّ الواقع أثبت حاجة المجتمع فعلا إلى قواعد قانونية تنظمه وتضبطه، ولكن المشكلة تكمن فيمن يضع القانون ومن له شرعية الإلزام وفق القانون؟ هذا أيضا تساؤل فلسفي له علاقة بالقانون. (سنحاول الإجابة عليه عند دراستنا الفصل الثاني الخاص بالمذاهب الشكلية والموضوعية والمختلطة).

ثانيا: تعريف فلسفة القانون بالمفهوم الضيق

لقد تحولت اهتمامات فلسفة القانون ومواضعها بالبحث في أصل القانون وغايته.

إذن ففلسفة القانون هي مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تبحث في أصل وغاية القانون، بمعنى أصل وأساس القانون الوضعي وجوهره، ومحاولة تبرير هذا وتفسيره واكتسابه صفة الإلزام في الجماعة.

ثالثا: مواضيع فلسفة القانون

فلسفة القانون تنصب على موضوعين أساسين هما: أصل القانون وغايته.

1-أصل القانون: ويقصد بأصل القانون أساسه وأصل نشأته، إذ تكشف فلسفة القانون عما إذا كان القانون ينشأ من ضمير الجماعة دون تدخل لإرادة الإنسان في تكوينه أم أنّ لهذه الأخيرة دور أساسي في نشأته وتكوينه، فهي تبحث في هل القانون ينشأ من تفاعل عناصر مثالية أم من تفاعل عناصر واقعية، أم هو نتاج تفاعل كل تلك العناصر المثالية والواقعية.

2-غاية القانون: يقصد بها الأهداف والقيم التي يجب أن يتوخاها القانون ويسعى إلى تحقيقها، وغاية القانون باتفاق أغلب فقهاء القانون هي تحقيق العدل رغم اختلافهم حول العناصر التي يتحقق بها هذا العدل.

***ملاحظة:** بعض الأسئلة الفلسفية التي طرحها فلاسفة القانون:

1. من أين تأتي الصفة الشرعية التي تجعل القانون واحترامه أمرا مفروضا على الأفراد؟
2. هل التزام الأفراد بتكاليف ونواهي القانون تأتي من إرادة السلطة وما لها من قوة مادية تقهر، أو من إرادة الأفراد؟
3. من أين تتكون القواعد القانونية؟

رابعا: تطور علم فلسفة القانون

إن الاهتمام بدراسة فلسفة القانون جاءت في وقت متأخر، حيث أُستعمل مصطلح فلسفة القانون لأول مرة سنة 1821 من قبل الفيلسوف الألماني **"هيجل"** في مؤلفه تحت عنوان " فلسفة القانون"، كما صدر عام

1823 مؤلف للفقيه الإنجليزي **" جون أوستن"** تحت مسمى "محاضرات في علم القانون أو فلسفة القانون الوضعي"، ثم توالت في النصف الثاني من القرن 19 المؤلفات في الظهور والانتشار بخصوص النظرية العامة للقانون وفلسفة القانون.

أما الفقهاء الفرنسيون فاهتموا بدراسة أصول القانون في عهد قريب جدا، إذ لم تكن هناك دراسة لأصول القانون في فرنسا، وذلك نزولا عن إرادة **"نابليون بونابرت "** الذي كان يكره أن يُدّرس القانون بروح فلسفية وكان يحبذ أن يُدّرس القانون بطريقة علمية واقعية وتطبيقية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت الدراسات التاريخية والاقتصادية والفلسفية تغمر دراسة القانون حتى في الجامعات العالمية، حيث أصبح لهذه الدراسة أساس وواقع ثابت، وانتشرت دراسة فلسفة القانون عند الكثير من الفقهاء الفرنسيين الذين كتبوا فيها كالفقيه **" بودان Beudant"**والفقيه **"سالي saleilles "** والفقيه **"هوريوhauriau "** والفقيه **" ديجيdeguit"** والفقيه **لامبير.**

وفيما بعد انتشرت أيضا دراسة فلسفة القانون عند فقهاء الانجليز منهم الفقيه **" أوستن"**، كما تأثر الفلاسفة ببعضهم البعض، وأخذوا عن بعضهم، بل حتى أصبح هناك فقهاء زعماء في فلسفة القانون، بمعنى كل مذهب فلسفي قانوني مخصص إلى فقيه معين ف **"سافيني savigny"** زعيم المدرسة التاريخية و**"اهرنجihering"** زعيم مذهب الغاية الاجتماعية و **"هيجل"** زعيم المذهب الشكلي ...الخ.

كما ساهم أيضا الفقهاء الايطاليون بنصيب كبير في الحركة العلمية لفلسفة القانون بعد ترجمة المؤلفات الألمانية ل **" كانط"** و**"هيجل"**، ومن أهم الفقهاء الايطاليين **" فيكو vico "** و **" جيوبرتيgioberti"** و**"بوليتي bolitti".**

المبحث الثاني: العلاقة بين الفلسفة والقانون

لعلم المنطق دور كبير في تكوين القواعد القانونية وفي فهم مضمونها وتفسيرها، كما أن لقواعد القانون صلة بعلم النفس، ولا غنى لرجل القانون عن الوقوف على مبادئ علم النفس، إذ يساعده ذلك على التعرف على كثير من الظواهر الاجتماعية التي تهم القانون مثل ظاهرة الجريمة.

ولفهم أسباب السلوك الإجرامي لابد من معرفة النفس البشرية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد فرع متخصص لدراسة علم النفس في إطار العلوم القانونية هو (علم الإجرام) الذي يحلل نفسية المجرم والدوافع وراء ارتكابه الجريمة كغريزة الإجرام ودور التربية في حصول الجريمة، وآثار السلوك الإجرامي، إذ أن كثير من الجرائم لا يمكن إيجاد الحكم العادل لها إلاّ بعد دراسة الدوافع النفسية وفهم سلوك الفاعل.

المبحث الثالث: دور فلسفة القانون في مجال العلوم القانونية

يتمثل دور فلسفة القانون فيما يلي:

1-تحديد طبيعة القانون: تساهم فلسفة القانون في تعريف القانون وتحديد ماهيته، وما إذا كان هو تعبير عن إرادة الحاكم أو إرادة الجماعة أو مزيجا بين الاثنين.

2-تحديد أسس الالتزام القانوني: تبحث فلسفة القانون في الأسباب التي تجعل الأفراد يلتزمون بالقانون، مثل إرادة الحاكم أو الجماعة، مما يساعد في فهم طبيعة السلطة وسيادتها.

3-تحديد غايات القانون: تستكشف فلسفة القانون الأهداف والقيم التي يسعى القانون لتحقيقها وأهمها العدل، مع اختلاف مفاهيم العدل وكيفية تحقيقه.

4-ربط القانون بالأخلاق والقيم: تبين فلسفة القانون العلاقة الوثيقة بين القواعد القانونية والقيم الأخلاقية، مثل المساواة والعدالة، وكيفية انعكاس هذه المفاهيم على النصوص القانونية.

5-تطوير النظم القانونية: تطوير القواعد القانونية وتحسينها لتواكب احتياجات المجتمع المتغيرة، مما يجعل القانون أداة فعّالة للتطور والاستمرار.

6-فهم الأبعاد الفلسفية للظواهر القانونية: مثل طبيعة الجريمة وعلاقتها بالمسؤولية.

7-تقديم منهج نقدي: حيث توفر فلسفة القانون إطار نقدي للقانون يتيح للباحثين والقانونيين تجاوز مجرد تطبيق النصوص إلى فهم روح النص والغايات التي وضعت من أجلها.

المراجع

1. شفيقة بن كسيرة، محاضرات في مقياس المنهجية –فلسفة القانون-جامعة محمد لمين دباغين –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف 02-
2. صاحب عبيد الفتلاوي، مدخل لدراسة علم القانون-السهل في شرح القانون المدني-، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، 2011،
3. أستاذة خدام، محاضرات في مقياس فلسفة القانون، الجزء الأول، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية
4. أبو القاسم عيسى، دروس في فلسفة القانون، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2018

.